من السبت إلى السبت

ماهو الشأن الجاري..؟

■.. منذ مدة غير قصيرة وأنا أفكر في الأوضاع العربية.. وأتساءل مع نفسي: ترى هل هناك من يشعر ويفكر في ايجاد الحلول من الساسة أو المفكرين والخروج مما نحن عليه كأمة عربية ولطالما سمعنا شعارات تردد على امتداد هذا الوطن العربي تقول: «نحن أمة عربية ذات رسالة خالدة» واذا كنا كذلك فما الذي جرى لهذه الأمة حتى تتكالب عليها الأمم وتتحول الى أمة محتارة وغير قادرة على حل مشاكلها، أمة تعيش حالة من الفرقة والتشرذم واليأس والاحباط فما الذي جرى..؟!

أسئلة كثيرة كانت تدور بخلدي ولم أجد لها من جواب.. وعندما سمعت الصحفي العربي الكبير/ محمد حسنين هيكل يتحدث في قناة الجزيرة وعلى وجه الخصوص يتحدث حول الشأن الجاري؟ ثم يتساءل قائلا: ماهو الشأن الجاري عرفت أنه يعني اللحظة العصيبة التي تمر بها الأمة.. لكن لهيكل رأي آخر حول الشأن الجاري وهو ليس متابعة الأخبار المتدفقة بشكل مذهل وانما يعني هيكل هو كيف يمكن أن توضع هذه الأخبار في سياق متصل بحيث تتوصل الى المعنى وحسب رأي هيكل لم يعد الخبر مشكلة بل المشكلة هي كيف يمكن لهذا الخبر أن يوضع في سياق عام بحيث يصبح له معنى.. والكل في الحقيقة يدرك جيداً كيف أصبحت الأخبار تتدفق علينا يومياً عبر الفضائيات مما يجعل المتلقي يعيش في حيرة من أمره، بل يشعر بالاحباط.. وهو يشاهد القتل والدمار في كل مكان وخاصة في فلسطين ولا يستطيع أن يفعل شيئاً حيال مايراه ويشاهده.. ومشكلتنا كعرب أننا دائماً ما نخوض في التفاصيل ولا نبحث عن المعنى.. والمشكلة الثانية أن العالم العربي يبدو وكأنه انسحب من المنطقة وكل دولة أغلقت الباب على نفسها وتركت الساحة مفتوحة لغيرها.. لم يعد هناك من يتفاعل مع القضايا القومية الكبيرة وكل واحد ينظر الى هذه القضايا وكأن الأمر لا يعنيه لا من قريب ولا من بعيد.

أحمد اسماعيل الأكوع

وقد لخص هيكل الشأن الجاري بقوله:

١) نحن أمام عقدة تضم العالم العربي كله وهي عقدة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٢) نحن لدينا أزمة في العراق.

٣) نحن لدينا أزمة مستعصية في فلسطين.

٤) نحن لدينا مشاكل كبيرة جداً بتآكل أطراف العالم العربي ولدينا أزمة في الفكر وفي وسائل العمل العربي المشترك متمثلة في الجامعة العربية وفي مؤتمرات القمة.. الخ، وفي الواقع أن هذه ليست أزمات لكنها هي الشأن الجاري في هذه اللحظة التي نمر بها.

الصحافة..

برغم كثرة الصحف والمجلات المحلية والعربية والأجنبية، إلا أن صحيفة «الثورة» لاتزال هي المطبوعة المفضلة لدى القارئ والتي من خلالها يجلس في الصباح الباكر مبسوطاً يشرب الشاي ويتصفحها سواء في المقهى أو في المكتب أو داخل السيارة فهي غذاءه الفكري اليومي.

شعـــر..

لا ترعوي الأنفس عن غيها
ما لم يكن منها لها زاجرُ

مواجـــهة !!

د. محـــمد أحمد النهاري

■.. تستدعي بعض الأحداث الكائنة في رحاب الساحة الوطنية الوقوف بشجاعة، والشجاعة تقتضي الحكمة والنظر في الأسباب الباعثة والمعالجة وفق مقتضيات مناهج علمية موضوعية محددة.

إن الباحثين في المشكلات الاجتماعية يؤكدون على المنهج لدراسة المشكلة في اطارها المكاني والزماني، وتحديد أبعادها، ورؤية معطياتها كما هي دونما تكبير أو تأويل أو انتقاص.،والمشكلة أوالمشكلات إن تمت قراءتها على هذا النحو، فإنه يسهل السيطرة عليها بهدوء، كما يسهل تفكيك ملابساتها غير المنظورة والأكثر خطراً، وتأتي الديمقراطية لتظهر، بما لا يوجد لبس فيه الأبعاد والأطر والشكل والمضمون معاً.

إن مما يلاحظ – وفق التصور العلمي – أن المعالجة لابد أن تقوم على أسس منهجية، وعند افتراض هذه الأسس فإن بعضاً منها يكمن في طرح بعض الأسئلة أراها ضرورية:

السؤال الأول: هل تتوافر الشجاعة لمواجهة مواطن الخلل؟

السؤال الثاني: ماهي الآلية المعترضة لستر هذه المواطن ؟!

السؤال الثالث: هل يمكن الانطلاق لرسم سياسات، استراتيجية تبتعد عن بعض السياسات التي صنعتها (الآنية) المرتجلة؟ والتي أحياناً تأخذ طابع المرافعة؟

ولربما يكون من المناسب أن يطرح المرء أو بالأصح يشارك في بعض تصورات للأجابة، ولكن قبل ذلك لابد من الاشارة – بالضرورة – الى أن المرء ينظر هوة بعيدة وافتراقا في البناء المؤسسي العام، وهذا الافتراق يتيح لكل مؤسسة أن تتصور الأمور بحسب اجتهادها ووفق منظورها المنطقع أو المنبت عن السياق العام لبقية المؤسسات، فمؤسسة التعليم- وهي بالمناسبة أخطر مؤسسة لأنوليها اهتماماً بالقدر الكافي – تعمل وفق آلية، تختلف عن مؤسسة الخدمة المدنية، وهذه تختلف عن مؤسسة العدل – والأخرى منقطعة عن مؤسسة الشؤون الاجتماعية.

أما الاعلام، فمؤسسة تقوم في الغالب بالاهتمام ببعض معطياتها الضرورية، كالترفيه وأحياناً تنشغل بالمناسبات، وتفرد فقط برنامجاً ممتازاً يهتم بالشأن الزراعي وربما تهتم الآن أو هي في الطريق لاهتمام بالقضاء على الثأر.

ان هذا الافتراق المؤسسي يتيح أيضاً للخلل أن يسود ويصبح هذا البلد أو ذاك عبارة عن جزر متنافرة يصعب الربط أو التجوال بينها بسهولة، بل يخلق بدوره جزراً ثقافية وأعرافاً وربما ديانات لا يربط بينها رابط!!

ربما كانت هذه الإشارة ضرورة لتكون مدخلاً للاجابة ولو بشكل موجز عن الأسئلة التي سبق طرحها في بداية المقال، ولربما واحتراماً لوقت القارئ لابد أن تكون الاجابة مباشرة لسبب بسيط وهو أننا نواجه مشكلة، هذه المشكلة رغم كونها فقاعة تجاوزنا بحكمة القائد ماهو أثقل وأخطر منها، إلا نها تشكل انذاراً، يستفزنا جميعاً لنواجه ماهو أخطر منها في المستقبل، وللأسف فإن ما يحدث بشكل متصل . ان منظمات المجتمع المدني، والأحزاب والمثقفين والعلماء وقادة الرأي صامتون، بعضهم احتراماً لمواقفه السالبة، وبعضهم نكاية قصد الابتزاز السياسي إلا من عصم الله!!

هذا الانذار ينبغي أن يصرفنا للبحث في سياسة المؤسسات التي تشكل صلة مباشرة بالمواطن، للنظر في الأداء ومكامن القصور . فيما يتعلق بالمنهج التعليمي، ومن زمن بعيد لا توجد سياسة واضحة للنظر في المنهج ومدى صلته بالتنمية التي يقصد بها الصلة بين الطالب الذي يشكل مساحة سكانية واسعة في النسيج الاجتماعي والديموغرافي وبين هذا المنهج الذي يقرأه.. هل يقوم المنهج التعليمي بتكريس الولاء الوطني، ماهو مفهوم المنهج أولاً وأخيراً للوطن والمواطنة والتنمية؟! وماهي الصلة بين متطلبات التنمية ومؤسسة العدل – ملاحظة هناك قضايا منذ أربعة عقود لم يتم الفصل فيها، ونلحظ مدى سلبية هذا الإرث داخل النسيج الاجتماعي العام – وهل يستطيع العدل الحديث تكريس مبدأ المساواة بين المواطنين؟!

أما مؤسسة الخدمة اليمنية فهل تعلم مدى فداحة الفصل بينها وبين مؤسسات المجتمع ، حينها ، يصبح جزء غير قليل من المجتمع مؤهلاً تمام التأهيل – ماجستير – دكتوراة – ثم لا يجد عملاً مع أن الواقع يقول أن الوطن لم يصل حد التشبع من التأهيل، بل بأمس الحاجة الى الخبرات والكوادر الكفؤة ، ماذا تعني البطالة لهذه المؤسسة؟

ماهو ارتباط الجامعات اليمنية الحكومية، وتربو الآن على الأربع عشرة جامعة وبين مؤسسات الدولة، وهل هناك أزمة ثقة بين الدولة والمؤسسة الجامعية، إذ لا تقوم الجامعة حتى بإعطاء الإستشارات للمشاريع التي تُنجز بعشرات المليارات وهو ما يشهده اليمن طولاً وعرضاً، شمالاً وجنوباً، علماً بأن الدولة أنفقت عشرات المليارات على هؤلاء الأساتذة والعلماء الذين يشرفون اليمن كله، ماهو دور الجامعي في النهضة والعملية التنموية؟!

هذه المؤسسات الحزبية ما الصلة بينها وبين المواطن هل حقاً تدخر الأحزاب جهودها لزرع الفتن، وتأجيج مشاعر الرفض هنا أو هناك، ولا تقوم بأي دور تنويري وطني، ان كان كذلك.. فماهي الأسباب؟!

في الفتنة التي أشعلها شباب طائش، لا خبرة له بالسياسات ولا حتى يفقه الفكر الذي ينتمي اليه بشكل صحيح وجيد ومفهوم وواع لماذا لا يقيم الاعلام مسموعه ومرئيه مشاركة مع مفكرين داخل الحرم الجامعي وخارجه بإقامة الندوات التنويرية، لكشف الضلالات والزيف الذي يفترس – فقط – الأمين والواقعين تحت نير البطالة؟! هل يفتقر مجتمعنا الى العلماء ليوضحوا الحقائق، ويكشفوا لبعض الشباب طريق النور؟!

مادور مؤسسات المجتمع اليمني وحقوق الانسان في إخماد هذه الفتنة التي تلاقي – ربما دعماً ورواجاً – من بعض الجهات؟ لماذا لا تقام الندوات التي تقارع الحجة بالحجة، وتقاوم الفكرة بالفكرة دونما خلط بين الأوراق؟!

اننا بأمس الحاجة الى معرفة حقيقة لا ينبغي أن تغيب عنا، لقد سطر هذا القلم بعد اندلاع حرب صيف ٩٤م وهي الحرب الذي خسرها الانفصال وانتصر فيها الاصطفاف الوطني للوحدة، باعتبارها أمنية الشعب وأمله الأكبر، فقلت أن اليمن مطالب باستحقاقات كثيرة، جراء انتصاره لإرادته وهي الوحدة اليمنية.

ان هناك نوايا سوداء وأطماعاً خبيثة تلبس في كل فترة لبوساً للنيل من وحدتنا اليمنية والوطنية.. أما الذي لا يدركها الأعداء، أشقاء كانوا أم أصدقاء وهي حقيقة تاريخية عتيقة أن شعبنا أكبر من الإرجاف وبطبعه يتخطى الأزمات وماهذه الفتنة الصغيرة التي يحاول الأعداء استغلالها حقداً وحسداً إن هي إلا فقاعة صغيرة، نفختها ثقافة الفراغ، التي ينبغي على الدولة الاسراع في ملئها بما يحقق التسريع بالمشروع التنموي الذي يقوده بمهارة رجل يمني صبور عرفه التاريخ باسم علي عبدالله صالح.

أمانة العاصمة..ومواكبة كل تطوروجميل..

عبـدالله البحري

■.. هي إشادة تتبعها كلمات التقدير ولأكثر من مرة وعبر لسان المواطن نفسه الذي يقطن العاصمة صنعاء أو غيره سواءً كان وافداً اليها أو مقيماً بها لفترة، وليس تزلفاً إن كررنا جميعاً تلك الكلمات الأطرائية ونحوها من التعابير التي قد تبدو متواضعة أمام ما نلمسه من أعمال ايجابية تقوم بها وتتابع تنفيذها قيادة أمانة العاصمة وقطاعاتها المتخصصة بتطوير وتحسين معظم الجوانب والمرافق الهامة وتحديداً منها المتعلقة بالمظهر العام واللائق بعاصمة كصنعاء الجميلة والتي باتت – وكما سبق أن تحدث في هذا السياق غيري من أصحاب الأقلام المنصفة – ذات رونق جميل يجعلنا ينظر من خلالها نحو الملامح والآفاق الطموحة سواءً من حيث ما تم تنفيذه في العديد من الشوارع والجزر ولاسيما عندما نرى نوعاً من التنسيق والتنظيم المواكب لكل حديث وجميل قد نجده في أي عاصمة شقيقة أو صديقة وهذا دليل على النتائج الطيبة والتي تنجم عن متابعة ومباشرة الأستاذ/ أحمد الكحلاني – أمين العاصمة وزير الدولة والذي دوماً ما نراه حريصاً على تفعيل العمل الميداني – محلياً وخارجياً – الأمر الذي يعكس اهتمامه ووضع أولياته لصالح ايجاد توأمة فيما بين تلك العواصم وعاصمتنا الجميلة صنعاء لدرجة أنه بات في الآونة الأخيرة ظهور العديد من تفعيل الاتفاقيات المشتركة ومنها تبادل الزيارات وحصول أمانة العاصمة على مشاريع ناجحة وذات مردود على كافة مرافقها المختلفة لعل أبرزها مشاريع انشاء واقامة العشرات من الجسور والأنفاق وبعض مشاريع الانارة المتطورة واستكمال التعميم المكمل لتجميل وتشجير وزرع الحدائق والجزر الواقعة على الشوارع الكبيرة داخل العاصمة وعند تقاطعاتها، وهذا كله من فيض لا يتوارى أو ينقطع منذ تسلم شخص وزير الدولة أمين العاصمة لمسئوليته وله ولغيره من الشرفاء والعاملين بصمت ولما من شأنه رقي وتطور كافة الأعمال الايجابية والوطنية كل التقدير والتوفيق والنجاح.

طوبى لثورة ٢٣ يوليو الخالدة

محمد راجح سعيد

■.. تصادف هذه الأيام الذكرى الـ ٥٢ لقيام ثورة العرب الكبرى (٢٣ يوليو) والتي قادها الزعيم الخالد/ جمال عبدالناصر وزملاؤه الضباط الأحرار.. فما أهمية الذكرى؟!

لاشك أن للذكرى أهمية كبيرة.. كيف لا وثورة ٢٣ يوليو منذ قيامها وحتى الآن وهي تشكل دعماً وسنداً للثورات التحررية سواءً على الصعيد العربي أو الأفريقي أو العالمي، كما أنها كانت سنداً للثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر) وقد استمرت ثورة ٢٣ يوليو تدعم بلادنا حتى تم النصر واستمر ذلك الدعم على مستوى التنمية ونتيجة لدعم ثورة ٢٣ يوليو للثورات التحررية فقد تعرضت لثلاثة حروب ظالمة حرب ٥٦م وحرب ٦٧م وحرب ٧٣م وقد أثر ذلك على مسار التنمية في مصر ويكفي أن نعرف أن أول خطة خمسية في مصر كانت في بداية الستينات من القرن المنصرم أي بعد قيام ثورة يوليو بعشر سنوات وذلك لانشغال الثورة للثورات التحررية قاطبة.

لقد كانت لثورة ٢٣ يوليو الريادة أيضاً في المجال الوحدوي وكانت تجربتها الأولى مع سوريا حيث تحققت الوحدة بين البلدين في ٢٢ فبراير عام ١٩٥٢م وقد استمرت الوحدة ثلاث سنوات، إلا ان الانفصاليين بقيادة مأمون الكزبري وزمرته، أفشلوا الوحدة عام ١٩٦٩م، وقد شكل ذلك صدمة كبيرة لمصر وكذلك للشارع العربي ومع ذلك ظلت مصر تنادي بالوحدة العربية مهما تكن الظروف وكان الرد من بلادنا حيث تحققت اعادة الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وبذلك تكون بلادنا قد ضمنت الشارع العربي من اقصاه الى اقصاه أنه بالامكان التوحد اذا اخلصت النيات، كما أن بلادنا ظلت دوماً تسعى الى تفعيل دور الجامعة العربية كما أنها طرحت قبل أشهر فكرة تشكيل اتحاد عربي وكذلك برلمان عربي موحد تمهيداً للتوحد الشامل بين الدول العربية مستقبلاً.

أن الذكرى ٥٢ لقيام ثورة ٢٣ يوليو يجب أن يعتز بها كل عربي مخلص ونحن نفخر في اليمن أن علاقتنا مع الشقيقة الكبرى مصر هي علاقة متينة وأزلية وأنا مع سعادة السفير المصري الدكتور/ محمد بدرالدين زايد أن الوعي العميق بترابط مصير ومستقبل البلدين الشقيقين اليمن ومصر وكان دائماً خلف ادراك القيادتين فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح وأخيه فخامة الرئيس/ محمد حسني مبارك.

مرة أخرى طوبى لثورة ٢٣ يوليو الخالدة ثورة العرب الكبرى.

(السيادة)..وتوسيع حلف الاطلنطي!

عاطف الغمري●

□ .. تعبير السيادة العسكرية طرح في جلسة استماع للكونجرس في يونيو الماضي ضمن سؤال موجه الى كولن باول وزير الخارجية الأمريكي، وبعد أن جاء التعبير على لسان توني بلير رئيس وزراء بريطانيا، عندما تحدث عن ضرورة أن يكون للحكومة العراقية الجديدة حق الفيتو على الأعمال العسكرية للقوات الأمريكية والبريطانية، على أساس ان خطط الولايات المتحدة، يغيب فيها هذا الحق، الذي هو شرط لا غنى عنه لأي انتقال للسيادة من سلطة الاحتلال الى حكومة وطنية.

وكانت إجابة باول: (اذا تعلق الأمر بقيام أفراد القوات المسلحة الأمريكية بحماية أنفسهم، أو بإنجاز مهمتهم بطريقة لا تكون متفقة تماما مع ما قد تريده الحكومة العراقية المؤقتة، فإن القوات الأمريكية تظل تحت سلطة القيادة الأمريكية) وهذا التأكيد لاستمرار نوع من السيادة العسكرية الامريكية، يحمل انكارا ضمنيا للسيادة الوطنية، وهو ما اعاد توضيحه بأن الجنرالات الأمريكيين وليس السلطة المحليين، لهم السيطرة النهائية، في حالة ما إذا كان الجنود الامريكيون يقومون بإنجاز مهمتهم.

والمعروف ان الجانب العسكري أصبح يحتل المساحة الاكبر في السياسة الخارجية الامريكية على حساب الدبلوماسية، بعد ان حدث ما سمي بعسكرة السياسة الخارجية، بمعنى غلبة مفهوم الحرب على التفكير السياسي، بما في ذلك اعلان الرئيس بوش نفسه انه رئيس زمن الحرب، ودفعه لفكرة الحرب على الارهاب الى قمة اولويات السياسة الخارجية، وإخضاع تفسير معظم جوانب السياسة الخارجية، لهدف الحرب على الارهاب، والاعتقاد لدى الفريق الذي يقود السياسة الخارجية الامريكية، بانهم يواجهون الآن ميدان معركة ممتدة جغرافيا، تنتشر فيها نقاط كثيرة عدائية يكمن فيها عدو محتمل، وان هذا الميدان الممتد من العالم صار ميدان مسؤولية البنتاجون، مع ملاحظة ان فريق المحافظين الجدد المهمين في البيت الأبيض والبنتاجون، مع تحييده لدور وزارة الخارجية في قيادة قرار السياسة الخارجية، لديه نزعة عقائدية لعدم قبول اي قيود على العمليات العسكرية الامريكية، بما في ذلك قيود القانون الدولي، والمنظمات والمعاهدات الدولية، ووجهات نظر الحلفاء.

واذا كانت السياسة الخارجية الامريكية قد تحولت تماما من سياسة خارجية دفاعية حسب مبادئ استراتيجية الأمن القومي التي بدأ العمل بها منذ عام ١٩٤٧م الى سياسة خارجية هجومية وفق قواعد الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي التي اعلنها البيت الأبيض رسميا في ٢ سبتمبر ٢٠٠٢م فإن استراتيجية حلف الاطلنطي قد حدث لها نفس التحول الى المفهوم الهجومي، منذ وضع استراتيجية جديدة للحلف في عام ١٩٩٩م، إثر القمة التي عقدت في واشنطن، والاتفاق على توسيع الاطار الجغرافي لنشاط الحلف، الى خارج الدائرة الجغرافية لاعضائه، ليصبح من مسؤولياته التدخل في أي مكان في العالم، بناء على برنامج عمل تحدد فيه مظاهر التهديد، والخطوات التي تتخذ للتصدي لها واحتوائها.

هذا التحول ساهم فيه انتفاء التقسيم القاطع بين ما هو الصديق وماهو العدو، والذي كان ملموسا بوجود خطر فاصل على الأرض، بين كتلة بقيادة الولايات المتحدة، تقابلها على الجانب الآخر كتلة العدو بقيادة الاتحاد السوفييتي.

أما بعد نقل خط المواجهة القديم من اوروبا الى الشرق الاوسط، وليصبح العالم العربي في مركزه، واعتبارهم العدو حسب تشخيصهم له موجودا داخل المنطقة بعمومها، ودون وجود خط فاصل او خط مواجهة منظور يحتشد وراءه مصدر التهديد، فقد اعتبروا المنطقة كلها منبت نشوء عدو محتمل، ولهذا تردد مفهوم السيادة العسكرية وإن كان قد اختص به العراق بداية، وليتم في قمة اسطنبول مد المظلة العسكرية والأمنية والسياسية لحلف الاطلنطي فوق الشرق الأوسط، وجعل المنطقة نقطة تركيز للحلف للسنوات العشر القادمة.

ولم يكن هذا معزولا عن تغيير في الفلسفة العسكرية للبنتاجون، بالنسبة لقواعدها العسكرية في الخارج، والتي كانت من قبل تلعب دورا يجمع مصالح مشتركة لها وللدولة المضيفة منها حماية هذه الدولة من اي عدوان خارجي، فتغيير دور القواعد، لتصبح – حسب مفهوم الحرب على الارهاب – نقطة انطلاق لعمليات خارجية في هذه الحرب، ولحماية الأمن العالمي.

وسوف نلاحظ ان اعلان اسطنبول قد حدد القتال ضد الارهاب، على قمة أهدافه، وانه سيتم بنهاية ٢٠٠٤م تشكيل قوة تحالف متحركة توقعا لأي هجمات ارهابية، وانتقال مركز ثقل الحلف من اوروبا الى الشرق الأوسط، ممتدا من شمال أفريقيا الى وسط آسيا.

وجاءت قمة اسطنبول تدشينا للحركة الأوسع لمشروع الشرق الأوسط الكبير، بعد أن خرج من قمة الثماني في جورجيا الاعلان السياسي وخطة العمل التنفيذي للمشروع، وليس بانتظار ردود فعل المنطقة، فقد درست ردود الفعل الأولى منذ اعلان الرئيس بوش لمشروعه في فبراير الماضي، وبناء عليه نقل المشروع الى قمة الثماني، ليتحول من مبادرة امريكية، الى خطة لأمن الغرب كله، ثم اعلان اسطنبول ليحدد البعد الآخر للمشروع من الجانب العسكري، وقراءته في ظل ما يقال عن السيادة العسكرية، لأن اقحام الحلف في الترتيبات الأمنية للمنطقة، ومد مظلته العسكرية، استكمالا للخطة التنفيذية السياسية والاقتصادية لمشروع الشرق الأوسط الكبير ،يمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، واقتحاما لمجال سيادتها الوطنية.

لكنني مع ذلك أقرر انه اذا كان من حق جهة أو دول وضع استراتيجية أمنية تحمي مصالحها من خطر تكون قد حددت موضعه في دولة أو منطقة ما، فإن من حق دول هذه المنطقة أن تكون لها استراتيجية تعبر عن أمنها وتحميه، ليس من منطلق عداء أو خصومة، وانما من منطلق المسؤولية الوطنية وتعويض شعبها لها باتخاذ القرار، وبهدف تحقيق الاستقرار في الدولة والمنطقة.

أما أن تترك مجالها الأمني والسيادي وكأنه ليس شأنا داخليا، ففي هذا اغراء للآخرين لاعتباره شأنهم، وفيه تحريض غير مباشر للغير لاقتحام هذا المجال وأن يشكلوا فيه ما يرونه من قواعد سياسية وأمنية.. ما دام أصحاب هذا المجال قد تركوه فراغا.

ولم يكن ممكنا لحلف الأطلنطي ان يسعى لوضع المنطقة في محور استراتيجيته، لو كان للمنطقة بنيان أمني يملأ فراغها، كما لم يكن لصانعي مشروع الشرق الأوسط الكبير، أن يضعوا لهم خطة عمل ممتدة جغرافيا وزمانيا، تقتحم مساحة مسؤوليات وسيادة دول في المنطقة، لو كانت مكونات الاصلاح السياسي- الديمقراطي، والاقتصادي والتنمية البشرية، قد تجمعت لتشكل مع بعضها البعض سدا استراتيجيا حصينا متينا، يرغم أي اقتحام من الخارج بأن يتوقف عند أسواره، لا يجد فيه منفذا يواصل منه الزحف الى مجال سيادة الآخرين.

● كاتب عربي

١٧ يوليو ٧٨م.. ميلاد جديد لليمن

محفوظ كرامة

■.. لا أبالغ اذا قلت أن يوم الـ ١٧ من يوليو ١٩٧٨م هو يوم ميلاد جديد لليمن.. لقد كان فجر هذا اليوم الأغر فجراً بهياً وكانت اشراقة هذا اليوم اشراقة استثنائية وكان بالفعل يوم الأيام اليمنية على الاطلاق.

لقد جادت هذه الأرض الطيبة بقائد يمني وعربي من نوع نادر.. أنه الفارس والقائد علي عبدالله صالح الذي سيسجل له التاريخ بأحرف من نور، بأن في عهد قيادته الميمون شهدت اليمن أوج نهضتها التنموية الشاملة، وأصبح هذا القائد اليوم رمزاً لهذا الوطن العظيم الذي ارتبط به هذا القائد الحكيم.

لقد جاء القائد/ علي عبدالله صالح الى سدة الرئاسة يوم السابع عشر من يوليو عام ٧٨م وكان الرئيس اليمني الأول الذي ذهب لتحمل هذه المسئولية الجسيمة عبر الانتخاب وليس راكباً لدبابة كما هي الأحوال في مثل هذه الظروف الحساسة، وكان في نظر كل من حوله من القيادات السياسية ذات الوزن الثقيل أن يخاطر بحياته، بل أنه بالفعل دخل دائرة الخطر، لادراكهم لطبيعة الظروف والأوضاع العامة التي كانت تعيشها اليمن حينها، ولكن الرئيس/ علي عبدالله صالح الذي تقدم نحو الخطر بكل شجاعة وانتصر على الخطر ونجح بطريقة مذهلة وبفترة وجيزة في ابعاد كل المخاطر التي كانت محدقة باليمن..!!

● وتجاوزه الظروف والمخاطر الذي كان البلد يعيشه قد استطاع بذلك ان ينتقل بجهوده نحو البناء والتنمية وأثمرت تلك الجهود المخلصة لفخامته من تحقيق انجازات ومكاسب شكلت طفرة نوعية في مسيرة الـ(٢٦) عاماً التي انقضت حتى اليوم منذ أن تولى هذا الزعيم والقائد اليمني قيادة اليمن .

■ واستطاع بحنكة وحكمة أن يوحد صفوف الشعب وان يقضي على كل أشكال الفتن التي علقت من مراحل العهد الأمامي والاستعماري او تلك التي برزت في الثمانينيات والتسعينيات وغيرها وحقق بذلك استقراراً سياسياً واجتماعياً لم تشهده اليمن في كل حياتها وواصل عملية البناء للدولة وكل مفاصل اجهزتها وقطاعاتها التنموية والخدمية .

حيث أعاد بناء القوات المسلحة اليمنية على أسس حديثه مكنتها اليوم من أن تصبح قادرة على الدفاع عن منجزات الشعب وحماية سيادة الوطن وثوابته واستطاع ان يجعل لليمن قرارها المستقل البعيد عن أية وصاية وأن يخرج الثروات الطبيعية التي تختزنها باطن الأرض اليمنية وأبرزها النفط وأعاد بناء سد مأرب وبذل جهوده الوطنية في مجال الاهتمام بالزراعة والمزارعين وحقق نجاحاً كبيراً في مجال الاكتفاء الذاتي في انتاج عدد من المحاصيل وكان له الدور البارز في تشجيع العلم والمعرفة من خلال اهتمامه المتواصل بمراكز البحوث والدراسات والجامعات التي عمت الكثير من المحافظات اضافة الى اهتمامه ببناء المدارس والمعاهد التخصصية والمهنية ..

● وفي غمرة جهوده الدؤوبة في تحقيق مداميك البناء والتنمية الشاقة استطاع انجاز أهم وأعظم قضية وطنية في التاريخ وهي إعادة تحقيق وحدة اليمن ثم دافع عنها وانتصر لها من محاولات الانقضاض عليها من قبل زمرة الانفصاليين الخونة .

واستطاع الأخ الرئيس إلى جانب ذلك من ان يحقق نجاحات وتحولات أخرى للبلاد في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية التي لو قورنت بحجم الدسائس والمؤامرات التي حيكت ضد اليمن خلال السنوات الست والعشرين الماضية ستعتبر في نظر المراقب الدقيق انها نجاحات استثنائية وفريدة نظراً لجسامة تلك المؤامرات التي كانت تهدف في الاساس الى تقويض أي نهوض او تنمية في اليمن.

● هذا هو حدث ١٧ يوليو .. ودلالاته ومعانيه العظيمة ... وهذا هو القائد والفارس النادر علي عبدالله صالح الذي جادت به هذه الارض الطيبة والذي له تسير اليمن اليوم رافعة الرأس وهي تخطو نحو المستقبل الجديد الذي ينشده كل أبناء اليمن وهم برسمون في خريطة الوطن أجمل واحات البناء والتنمية في اليمن الجديد ..